دور الحوكمة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري دراسة حالة –مؤسسة بتروبركة بسكرة–

The role of financial governance in reducing financial and administrative corruption Case Study - Petro Baraka Biskra Corporation -

قصوري شمس الأصيل[1]، بن طبي دلال[2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مخبر العلوم الإقتصادية والتسيير،
chemselassil.guesouri@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال،
dalal.bentebbi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2024/09/01 تاريخ القبول: 2024/04/17 تاريخ النشر: 2024/04/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة المالية في الحد من الفساد الإداري والمالي، ولتحقيق هذا الهدف تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS V22) حيث تم تصميم إستبيان كأداة لجمع البيانات وتوزيعه على 30 عينة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير الحوكمة المالية على فرص إرتكاب الفساد الإداري والمالي، بإستخدام مقاييس النزعة المركزية (المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية) ومعامل الإرتباط وتحليل التباين (ANOVA) ومن هنا تبرز ضرورة تطبيق الحوكمة المالية كمنهاج أمثل في الحد من الفساد الإداري والمالي.

كلمات مفتاحية: حوكمة المؤسسات، الحوكمة المالية، الفساد، الفساد المالي والإداري.

تصنيفات JEL: G30 ، G34، G39

Abstract:

This study aims to know the role of financial governance in reducing administrative and financial corruption. To achieve this goal, the Statistical Packages for Social Sciences (SPSS V22) program was used, where a questionnaire was designed as a tool for data collection and distributed to

المؤلف المرسل: قصوري شمس الأصيل، **الإيميل**: chemselassil.guesouri@univ-biskra.dz

30 samples. Chances of committing administrative and financial corruption, using measures of central tendency (arithmetic means and standard deviations), correlation coefficient, and analysis of variance (ANOVA). Hence, the need to apply financial governance as an optimal approach in reducing financial and administrative corruption

Keywords: corporate governance; financial governance; corruption; financial and administrative corruption.

Jel Classification Codes : G30, G34, G39

1.مقدمة:

إن بيئة الأعمال والمال شهدت عددًا من حالات الإخفاق والفضائح المالية، وإنتشار الفساد المالي والإداري وغياب مختلف الوسائل الرقابية، وضعف معايير الشفافية والإفصاح في الدول والمؤسسات مثل الأزمات المالية التي حدثت في عدد من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997، وكذا أزمة شركة "إنرون Enron" 2001، وشركة "وورلد كوم WorldCom" الأمريكية للإتصالات عام 2002، حيث أصبح الجميع يبحث عن مخرج من هذه الأزمات التي أخذت تعصف بكافة الميادين الإدارية والمالية، التي نجمت بشكل أساسي عن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة وأنظمة الإدارة المالية والذي إنعكس بدوره على إلحاق الضرر بحقوق حملة الأسهم بسبب حالات الإفلاس والتصفية، وبرهنت الأزمات المالية العالمية عن الحاجة إلى إصلاح جذري، وتسليط الضوء على أهمية الإطار المالي لإدارة الأزمات وإعادة الإهتمام بالمخاطر الناجمة عنها، وذلك بإستخدام أساليب جديدة مثل الحوكمة المالية التي تعتبر آلية جديدة لإدارة الشؤون المالية في المؤسسات بصفة خاصة وإدارة شؤون الدولة والمجتمع بصفة عامة، فالحوكمة المالية هي إطار فعال ونزيه لإدارة شؤون المؤسسات وحمايتها من مختلف الأزمات، وسارعت العديد من المؤسسات العالمية إلى تبني هذا المفهوم، فالهدف الأساسي من تطبيق الحوكمة المالية على مستوى المؤسسات هو توفير نظام مالي فعال قادر على المساهمة في عملية النمو والتطور وتحقيق الإستمرارية وذلك من خلال قدرتها على إدارة المخاطر والتقليل من مختلف الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات وهنا نطرح سؤال في

غاية الأهمية: **ماهو دور الحوكمة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسة بتروبركة بسكرة؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1. ما المقصود بالحوكمة المالية؟ وما هي مؤشراتها؟
2. ما المقصود بالفساد المالي والإداري؟
3. ماهي علاقة الحوكمة المالية بالفساد المالي والإداري؟

على ضوء ما تم طرحه من أسئلة حول الموضوع يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الحوكمة المالية للحد من الفساد المالي والإداري بمؤسسة بتروبركة بسكرة

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الشفافية للحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة محل الدراسة
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر النزاهة للحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة محل الدراسة.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر المساءلة للحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة محل الدراسة
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر المشاركة للحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة محل الدراسة.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الفاعلية للحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة محل الدراسة.
6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر العدالة والمساواة للحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسة محل الدراسة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة المالية وتسليط الضوء على مؤشرات الحوكمة المالية وأهميتها للحد من الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية في المؤسسة الإقتصادية، كما تهدف إلى لفت

إنتباه المؤسسات الإقتصادية لضرورة تطبيق الحوكمة المالية التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من الفساد المالي والإداري.

منهجية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدارسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لإعطاء صورة واضحة للظاهرة المدروسة وتم التعبير عنها تعبيرًا كميًا وكيفيًا، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفًا رقميًا إستنادًا إلى جمع البيانات بواسطة الإستبيان الموجه لموظفي المؤسسة محل الدراسة، وتم إستخدام برنامج (SPSS V22) لإختبار صحة فرضيات الدراسة والنتائج المتوصل إليها.

2.الحوكمة المالية

1.2 مفهوم حوكمة المؤسسات:

لغويا كلمة حوكمة Gouvernance مشتقة من حكومة Gouvernement، والتي أصلها كلمة لاتينية gubernare ويونانية kubernân وتعني توجيه أو قيادة السفن (Richard & Rieu, p. 2)، وعند البحث عن لفظ حكم في معاجم اللغة العربية، نجد أن العرب تقول حكمت أو أحكمت أي منعت، ويقال عن الحاكم بين الناس حاكم لأنه أوقف الظلم ويمنع الظالم وأيضا أحكم الشئ أي منعه من الفساد (عبد الحميد، 2014، صفحة 45).

وتعرف حوكمة المؤسسات بالمفهوم الضيق بأنها النظام الذي بموجبه يتم توجيه المؤسسات والرقابة عليها، فهي مجموعة من العلاقات بين الجهاز التنفيذي لإدارة مؤسسة ما ومجلس إدارتها والمساهمين فيها، أما بالمفهوم الواسع فهي مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة المؤسسات والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصلحة الأخرين، وكذلك المسؤولية الإجتماعية والبيئية للمؤسسة (عابدين و الكشواني، 2022، صفحة 20).

عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حوكمة المؤسسات على أنها مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة، فهي عبارة عن الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف المؤسسة وسائل تحقيق تلك الأهداف والرقابة على الأداء (آل غزاوي و الحيالي، 2015، صفحة 24).

عرفت لجنة Cadbury سنة 1992 حوكمة المؤسسات بأنها النظام الذي بمقتضاه يتم توجيه الشركات والرقابة عليها (سعيدي و أوصيف، 2012، صفحة 184).

2.2مفهوم الحوكمة المالية:

تعرف الحوكمة المالية بأنها الطريقة التي تجمع بها المؤسسة معلوماتها المالية وتديرها وتراقبها وتتحكم فيها ويشمل السياسات والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لتتبع معاملاتها المالية وإدارة الأداء ومراقبة الإحصائيات والإمتثال والعمليات والإفصاح عن البيانات (Al-Nasser, 2021).

وعرفت بأنها جميع العمليات والإجراءات التي يمكن من خلالها أن تعمل مختلف الهيئات والدول والمؤسسات على إدارة النظم المالية والأسواق في جميع الأقاليم على الصعيدين الدولي والمحلي، فالحوكمة المالية تستخدمها مختلف الجهات من أجل إدارة النظام المالي في دولة والمؤسسات وخصوصا فيما يتعلق بإدارة المؤسسات المالية (بلهاشمي، 2022، الصفحات 161-162).

وعرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE الحوكمة المالية بأنها النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة، حيث يحدد ويوزع الحقوق والواجبات بين جميع الأطراف في المؤسسات، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة بإتخاذ القرارات المالية الخاصة بشؤون المؤسسة كما يضع الأهداف والإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء (بوخاري و بسويح، 2022، صفحة 41).

فالحوكمة المالية هي نظام مالي يسعى إلى تطبيق وفرض معايير من أجل إدارة مختلف الموارد المالية للمؤسسات وحمايتها من مختلفة الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها، وتمثل عمليات إتخاذ قرار التي تنشأ لإدارة النظام المالي والمؤسساتي والإقتصادي، فهي تدعم النشاط المالي والمعاملات المالية من خلال حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود بين مختلف المصالح المتعاقدة (بلهاشمي و بسويح، 2021، صفحة 151).

3.2 مؤشرات الحوكمة المالية:

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 جملة من المؤشرات الرئيسية للحوكمة المالية، وهي (العيب و شباح، 2022، صفحة 186):

- **مؤشر الشفافية:** من خلال إتاحة البيانات والمعلومات لجميع المهتمين بها؛
- **مؤشر النزاهة:** من خلال تطبيق اللوائح القانونية والأنظمة بدقة لضمان السلامة والأمان؛

- **مؤشر المساءلة:** يتم مساءلة القادة وأصحاب القرارات أمام أصحاب المصالح والمجتمع؛
- **مؤشر المشاركة:** المشاركة في إتخاذ القرارات بإعتبار أن شخص واحد لا يستطيع أن يقوم بجميع المهام؛
- **مؤشر الفاعلية:** الإستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المالية والبشرية والطبيعية والتقنية؛
- **مؤشر العدالة أو المساواة:** يتم من خلال المحافظة على حقوق الجميع وتحسين أوضاعهم.

3.الفساد المالي والإداري

1.3 مفهوم الفساد الإداري والمالي:

الفساد مصطلح له معان عديدة، يمكن القول بأن الفساد هو سوء إستخدام المنصب لغايات شخصية، ويتضمن الرشوة، الإبتزاز إستغلال النفوذ، الإختلاس، الإحتيال (الطويل، 2017، صفحة 115).

يطلق الكثير مصطلح الفساد المالي على الفساد بصفة عامة، كون الفساد هدفه الأساسي هو تحقيق أرباح مالية على غرار الرشوة والإبتزاز، والإختلاس، والتهرب الضريبي فكلها تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة (لعماري، 2020، صفحة 194)، ويمثل الإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي والإداري في الدولة ومؤسساتها ومخالفة القوانين الخاصة بأجهزة الرقابة المالية (نمور، 2002، صفحة 11)، ويرتبط إرتباطًا قويا بعالم المال والأعمال والإقتصاد (الشمري، 2011، صفحة 36)، كما أنه مرتبط في بعض صوره بالنشاطات الإجرامية، مما وجب محاربة هذه الآفة التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية (سلامي، 2020، صفحة 30)، لهذا باشر المجتمع الدولي في إتخاذ خطوات حازمة لمحاربة الفساد المالي، من خلال إتخاذ جملة من الإجراءات الوطنية، كإنشاء هيئات، والإهتمام بتحسين الظروف المعيشية، بالإضافة إلى إتخاذ إجراءات في إطار التعاون الدولي (بودور، 2013، الصفحات 125-126).

أما الفساد الإداري هو سوء إستغلال الوظيفة لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة، وهو تجاوز الموظف لآداب وظيفته وإنحرافه، وممكن يكون دون قصد بسبب الإهمال واللامبالاة ويعاقب عليه القانون لأنه يؤدي إلى الفساد الإداري، وممكن أن يكون أيضا بقصد لأنه إنحراف معتمد (جاد، 2017، صفحة

576)، وعموما يعتبر الفساد الإداري إختلال وظيفي وسلوك منحرف عن القوانين والإجراءات والواجبات الرسمية للوظيفة الإدارية (خريبش و بن قبي، 2015، الصفحات 136-137)

2.3 الآثار الإقتصادية للفساد المالي والإداري:

يؤثر الفساد المالي والإداري على النواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية وسنتطرق إلى أثره الإقتصادي (لشهب، 2017، صفحة 197):

- **أثر الفساد المالي والإداري على النمو الإقتصادي:** يعد إنتشار الفساد هو المعوق الأساسي للنمو والتنمية ومحاربة الفقر، ويؤدي إلى إعاقة الإستثمار وخاصة الإستثمار الأجنبي مما يؤثر سلبًا على النمو الإقتصادي لأنه توجد علاقة عكسية بين الإستثمار والفساد المالي والإداري.
- **أثر الفساد المالي والإداري على القطاع الضريبي:** يؤدي التقدير غير الحقيقي للوعاء الضريبي و للقدرة الضريبية للمجتمع إلى الإخلال بمبدأ العدالة الإجتماعية في توزيع الأعباء العامة، وهذا يؤدي إلى عجز السياسات المالية والإقتصادية عن تحقيق أهدافها النهائية.
- **أثر الفساد المالي والإداري على الإنفاق الحكومي:** يؤثر الفساد المالي والإداري على إتجاه الإنفاق الحكومي والذي يكون مرتفع في الأنشطة الترفيهية، ويكون منخفض في الأنشطة والقطاعات الإقتصادية الهامة.

4.الدراسة التطبيقية: دراسة حالة مؤسسة بتروبركة بسكرة

- عينة وأدوات البحث:

– عينة الدراسة: تم توزيع (35) إستمارة إستبيان على عينة عشوائية من العاملين في مؤسسة بتروبركة بسكرة وتم إسترجاع 32، وبعد فحصها تم إستبعاد (02) إستمارات، وذلك لعدم تحقيقها شروط الإجابة الصحيحة، وبهذا يصبح عدد الإستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي هي (30) إستمارة إستبيان.

- أداة البحث: وتم بتصميم إستبانة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث، حيث تم تقسيمها إلى قسمين: القسم الأول يتعلق بالبيانات العامة المتعلقة بعينة البحث ويتكون من أربع فقرات، أما القسم الثاني: وينقسم إلى محورين: الأول خاص بالحوكمة المالية و يتضمن (23) عبارة، أما المحور الثاني خاص

بالفساد المالي والإداري ويتضمن (09) عبارات. وقد تم إعتماد مقياس للإجابة يتراوح من (1 إلى 5) وهو سلم ليكرت الخماسي، بحيث كلما إقتربت الإجابة من (1)، كلما كانت الآراء نحو الموافقة التامة.

- **خصائص عينة البحث:** يمكن توضيح مختلف الخصائص الشخصية لأفراد العينة في الجدول التالي:

الجدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بياناتهم الشخصية.

البيان	المتغير	التكرر	نسبة المئوية
الجنس	ذكر	23	%76.7
	أنثى	07	%23.3
العمر	من أقل 30 سنة	06	% 20.0
	من 30 سنة إلى 39 سنة	17	% 56.7
	من 40 سنة إلى 50سنة	05	% 16.7
	أكثر من 50 سنة	02	% 6.7
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	06	% 20.0
	ليسانس	12	% 40.0
	مهندس	02	% 6.7
	ماستر	10	% 33.3
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	15	% 50.0
	من (06- 10) سنوات	13	% 43.3
	من (11- 15) سنوات	01	% 3.3
	16 سنوات فأكثر	01	% 3.3
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الفئة الغالبة على عينة الدراسة هي فئة الذكور بنسبة 76.7 %، في حين نسبة الإناث 23.3 % وهذا راجع لطبيعة عمل المؤسسة، بالنسبة للسن نجد أغلبية المبحوثين تتراوح أعمارهم مابين 30 سنة و39 سنة وهي الفئة الشبابية ذات النشاط الأكبر، وتليها الفئة الأكبر مباشرة وهي فئة من أقل 30 سنة بنسبة 20 %، في حين الفئات الأضعف من 40 سنة إلى 50 سنة بنسبة 16.7 % و أكثر من 50 سنة بنسبة 6.7 %، بالنسبة لمتغير المستوى كانت الفئة

الراجحة مستوى الليسانس بنسبة 40 %، يليها 33.3 % للحاصلين على شهادة الماستر، وهو مؤشر إيجابي جدًا لوجود الفئة المتعلمة والمثقفة في المؤسسة بنسبة كبيرة في عينة الدراسة، في حين الفئات الأضعف المستوى ثانوي فأقل بنسبة 20 %، وحاصلين على شهادة مهندس بنسبة 6.7 %، أما بالنسبة لسنوات الخبرة من خلال مؤشر الأقدمية، فإن أكثر العاملين تقل سنوات عملهم عن 5 سنوات، مايقابل 50 %، يليه 43.3 % من العاملين تتراوح خبرتهم مابين 06 إلى 10 سنوات وهذا يفيدنا في دراسة متغيري البحث، في حين الفئات الأضعف للعاملين تتراوح خبرتهم مابين 11 إلى 15 سنوات و 16 سنوات فأكثر بنسبة 3.3 %.

- **ثبات أداة الدراسة:** تم قياس ثبات أداة البحث بإستخدام معامل الثبات "ألفا كرونباخ"، حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 2: نتائج معاملات الثبات والصدق

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ
حوكمة المالية	23	0.954
الفساد المالي والإداري	09	0.892
الإستبيانة ككل	32	0.965

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

يتضح من الجدول أن معامل الثبات العام للإستبيان مرتفع جدا حيث بلغ 0.965 لإجمالي عبارات الإستبيان (32) وهي أكبر من القيمة المقبولة 0.70، فيما بلغ ألفا كرونباخ لمتغير الحوكمة المالية 0.954، وبلغ ألفا كرونباخ لمتغير الفساد المالي والإداري 0.892، وهذا يدل على أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية جدًا من الثبات ويمكن الإعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

- **تحليل وتفسير النتائج : تحليل محاور الإستبانة**

الجدول 3: مقياس الإجابة على الفقرات (سلم ليكارت الخماسي)

5	4	3	2	1
موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
من 4.20 إلى 5	من 3.40 إلى 4.19	من 2.60 إلى 3.39	من 1.80 إلى 2.59	من 1 إلى 1.79

المصدر: (سعودي و بلعجوز، 2017، صفحة 242)

تحليل محاور الحوكمة المالية :

من أجل التعرف على إجابات المبحوثين حول الحوكمة المالية، سيتم تحليل العبارات التي تقيس كل بعد من أبعاد هذا المحور، لذا سوف نقوم بتحليل النتائج الموضحة في الجداول الآتية :

- **تحليل مؤشر الشفافية : الجدول 4: إجابات عينة الدراسة على مؤشر الشفافية**

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف	الإتجاه	الترتيب
01	تقوم مؤسستكم بإعداد المعلومات والإفصاح وفقا للمعايير الدولية والوطنية	3.50	1.167	موافق	3
02	تقوم مؤسستكم بالإفصاح عن كل المعلومات الهامة المتعلقة بأعمال	3.57	1.135	موافق	2
03	يتحصل المالكين في مؤسستكم على جميع المعلومات التي يحتاجها	3.63	0.999	موافق	1
04	يمتاز مجلس الإدارة بالشفافية لضمان أفضل النتائج للمؤسسة والمالكين	3.10	1.094	محايد	4
	متوسط المحور	3.4500	0.93403	موافق	-

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن العبارة رقم 03 حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.63) وإنحراف معياري قدره (0.999) وإتجاه موافق، وحلت في المرتبة الأخيرة عبارة رقم 04 بمتوسط حسابي قدره (3.10) وإنحراف معياري قدره (1.094) وإتجاه محايد، وأن عينة البحث قد أظهرت إتجاهًا عامًا بالموافقة على مؤشر الشفافية، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.45 وإنحراف معياري قدره 0.93403، وهذا يعني أن العينة المستهدفة لديها إجماع على توفر مؤشر الشفافية في المؤسسة محل الدراسة، حيث لدى المؤسسة سياسة واضحة للشفافية، كما تسعى المؤسسة لتطبيق الحوكمة المالية من خلال مؤشر الشفافية.

- **تحليل مؤشر النزاهة : الجدول 5: إجابات عينة الدراسة على مؤشر النزاهة**

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الترتيب
01	تكفل مؤسستكم إحترام حقوق جميع المالكين والموظفين التي ينشأها القانون (قانون تجاري، قانون	3.43	0.971	موافق	1

02	تكفل مؤسستكم حق جميع المالكين و الموظفين الإطلاع على المعلومات التي لها علاقة مباشرة	3.30	0.915	محايد	2
03	يتحلى مجلس الإدارة بمعايير أخلاقية عالية، ويتكفل بإهتمامات المالكين والموظفين	2.97	0.890	محايد	3
	متوسط المحور	3.2333	073318	محايد	-

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن العبارة رقم 01 حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.43) وإنحراف معياري قدره (0.971) وإتجاه " موافق"، وحلت في المرتبة الأخيرة عبارة رقم 03 بمتوسط حسابي قدره (2.97) وإنحراف معياري قدره (0.890) وإتجاه محايد، وأن عينة البحث قد أظهرت إتجاهًا عامًا نحو الحيادية على مؤشر النزاهة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.23 وإنحراف معياري قدره .0.93403

- **تحليل مؤشر المساءلة: الجدول 6 : إجابات عينة الدراسة على مؤشر المساءلة**

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف	الإتجاه	الترتيب
01	يمتاز مجلس الإدارة في مؤسستكم بحسن مراقبة سير وتنفيذ مختلف الأهداف والسياسات المرسومة	3.13	1.042	محايد	5
02	تضمن مؤسستكم إستعدادها الكامل لتطبيق المساءلة والمحاسبة التي تضبط نشاط المؤسسة	3.50	0.731	موافق	1
03	تقوم مؤسستكم بإعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقا للمعايير العالية النوعية للمحاسبة والإبلاغ المالي وغير المالي.	3.27	0.691	محايد	3
04	تقوم مؤسستكم بإختيار مراجعين خارجيين قابلين للمساءلة والمحاسبة في المؤسسة	3.50	0.861	موافق	2
05	تضمن مؤسستكم تحديد وتوزيع المهام والمسؤوليات من خلال نظام وقوانين صارمة.	3.17	1.020	محايد	4
	متوسط المحور	3.3133	0.66162	محايد	-

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن العبارة رقم 02 حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.50) وإنحراف معياري قدره (0.731) وإتجاه "موافق"، وحلت في المرتبة الأخيرة عبارة رقم 01

بمتوسط حسابي قدره (3.13) وإنحراف معياري قدره (1.042) وإتجاه محايد، وأن عينة البحث قد أظهرت إتجاهًا عامًا نحو الحيادية على مؤشر المساءلة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.31 وإنحراف معياري قدره 0.66.

- **تحليل مؤشر المشاركة:** **الجدول 7: إجابات عينة الدراسة على مؤشر المشاركة**

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف	الإتجاه	الترتيب
01	تكفل مؤسستكم تمكين المالكين والعمال وممثليهم من التواصل مع السلطات المختصة للتعبير عن إنشغالاتهم.	3.10	1.125	محايد	1
02	يمتاز مجلس الإدارة في مؤسستكم بمعاملة كافة العاملين بعدالة ومشاركتهم في إتخاذ القرارات	2.63	1.033	محايد	3
03	المالكين والعمال في مؤسستكم لهم حق المشاركة الفعالة في الجمعية العامة للمؤسسة.	2.80	1.215	محايد	2
04	تكفل مؤسستكم وضع آليات لتمكين العمال من التمثيل في مجلس الإدارة.	2.63	1.299	محايد	4
05	تضمن مؤسستكم تمكين العاملين من مشاركة مجلس الإدارة والإدارة العليا إنشغالاتهم.	2.47	0.973	محايد	5
	متوسط المحور	2.72	1.02719	محايد	-

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن العبارة رقم (01) حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.10) وإنحراف معياري قدره (1.125) وإتجاه محايد، وحلت في المرتبة الأخيرة عبارة رقم (05) بمتوسط حسابي قدره (2.47) وإنحراف معياري قدره (0.973) وإتجاه محايد، وأن عينة البحث قد أظهرت إتجاهًا عامًا نحو الحيادية على مؤشر المشاركة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 2.72 وإنحراف معياري قدره 1.02719.

تحليل مؤشر الفعالية: **الجدول 8: إجابات عينة الدراسة على مؤشر الفعالية**

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف	الإتجاه	الترتيب
01	تساهم مؤسستكم في كفاءة السوق المالي من خلال تقديم تشجيع الإستثمار.	3.63	0.890	موافق	1

02	تساهم مؤسستكم في كفاءة السوق المالي من خلال العمل على تطبيق أفضل لمبادئ حوكمة المالية.	3.63	0.964	موافق	2
03	تساهم مؤسستكم في كفاءة السوق المالي من خلال الإفصاح عن جميع مواردها المالية.	3.60	1.133	موافق	3
متوسط المحور		3.6222	0.88726	موافق	-

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن العبارة رقم 1 حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.63) وإنحراف معياري قدره (0.890) وإتجاه موافق، وحلت في المرتبة الأخيرة عبارة رقم 3 بمتوسط حسابي قدره (3.60) وإنحراف معياري قدره (1.133) وإتجاه موافق، وأن عينة البحث قد أظهرت إتجاهًا عامًا بالموافقة على مؤشر الفعالية، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.6222) وإنحراف معياري قدره (0.88).

- **تحليل مؤشر العدالة والمساواة: الجدول 9: إجابات عينة الدراسة على مؤشر العدالة والمساواة**

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف	الإتجاه	الترتيب
01	يتحصل المالكين في مؤسستكم على معاملة متكافئة وعادلة بينهم حسب نسبة ملكيتهم.	2.97	0.890	محايد	3
02	يتحصل المالكين في مؤسستكم على ضمان حقوقهم خاصة أصحاب الأقلية في ملكية والأجانب.	3.43	0.971	موافق	1
03	تكفل مؤسستكم تعويض المالكين والموظفين عن أي إنتهاك للحقوقهم.	3.30	0.915	محايد	2
متوسط المحور		3.61	0.812	موافق	-

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن العبارة رقم 2 حلت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.43) وإنحراف معياري قدره (0.971) وإتجاه موافق، وحلت في المرتبة الأخيرة عبارة رقم 1 بمتوسط حسابي قدره (2.97) وإنحراف معياري قدره (0.890) وإتجاه محايد، وأن عينة البحث قد أظهرت إتجاهًا عامًا بالموافقة على مؤشر العدالة والمساواة، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.61) وإنحراف معياري قدره (0.812).

- **تحليل إتجاهات المبحوثين محور الحوكمة المالية**

الجدول 10: نتائج تحليل إتجاهات المبحوثين محور حوكمة المالية

البعد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
مؤشر الشفافية	3.450	0.934	3	مرتفع
مؤشر النزاهة	3.233	0.733	5	متوسط
مؤشر الفاعلية	3.313	0.661	4	متوسط
مؤشر المساءلة	2.726	1.027	6	متوسط
مؤشر المشاركة	3.622	0.887	1	مرتفع
مؤشر العدالة والمساواة	3.611	0.812	2	مرتفع
الحوكمة المالية	3.278	0.678	/	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الحوكمة المالية بالمؤسسة محل الدراسة جاء متوسطًا من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات لهذا المحور (3.27) بإنحراف معياري قدره (0.67)، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الثالث من فئات مقياس ليكارت (من 2.60 إلى 3.39) والذي يشير أن الآراء إتجهت نحو المستوى المتوسط، فأفراد العينة يؤكدون على عدم توفر مؤشرات الحوكمة المالية بالمؤسسة محل الدراسة بصفة كاملة، وجاء ترتيب مؤشرات الحوكمة المالية في مؤسسة بيتروبركة بسكرة على النحو التالي:يأتي مؤشر المشاركة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.62) وإنحراف معياري (0.887) وهو مرتفع، والذي يشير إلى أن الآراء إتجهت نحو المستوى المرتفع، فأفراد العينة يوافقون على أن المؤسسة محل الدراسة تكفل مؤسستهم تمكين المالكين والعمال وممثليهم من التواصل مع السلطات المختصة للتعبير عن إنشغالاتهم، ويأتي في الرتبة الثانية من حيث الأهمية مؤشر العدالة والمساواة، بمتوسط حسابي (3.611) وإنحراف معياري قدره (0.812)، وهو مرتفع والذي يشير إلى أن الآراء إتجهت نحو المستوى المرتفع فأفراد العينة يوافقون على أن المؤسسة محل الدراسة يتحصل المالكين فيها على ضمان حقوقهم وخاصة أصحاب الأقلية في ملكية والأجانب، ويحتل مؤشر الشفافية

الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.450) وإنحراف معياري (0.934) وهو متوسط يقع ضمن المستوى الثالث من فئات مقياس ليكارت، والذي يشير إلى أن الآراء إتجهت نحو المستوى المتوسط، فأفراد عينة الدراسة يوافقون على أن المالكين يتحصلون على جميع المعلومات التي يحتاجها بالكم الكافي وفي الوقت المناسب، حيث تقوم المؤسسة بالإفصاح عن كل المعلومات الهامة المتعلقة بالأعمال وإعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقا للمعايير الدولية والوطنية. أما مؤشر الفاعلية فقد جاء في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي 3.31 وإنحراف المعياري 0.661 وهو متوسط يقع ضمن المستوى الثالث من فئات مقياس ليكارت، والذي يشير إلى أن الآراء إتجهت نحو المستوى المتوسط، فأفراد عينة الدراسة يوافقون على أن المؤسسة محل الدراسة تساهم في كفاءة السوق المالي من خلال تشجيع الإستثمار، ومن خلال العمل على تطبيق أفضل لمبادئ حوكمة المالية، والإفصاح عن جميع مواردها المالية، أما الترتيب الخامس ويأتي مؤشر النزاهة بمتوسط حسابي قدره 3.233 وإنحراف معياري قدره 0.733، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الثالث من فئات مقياس ليكارت، والذي يشير إلى أن الآراء إتجهت نحو المستوى المتوسط، فأفراد عينة الدراسة يوافقون على أن المؤسسة محل الدراسة تحترم حقوق جميع المالكين والموظفين التي ينشأها القانون (قانون تجاري، قانون عمل، قانون بيئة).

– من أجل التعرف على إجابات المبحوثين الفساد المالي والإداري، سيتم تحليل العبارات التي تقيس هذا المحور، لذا سوف نقوم بتحليل النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول 11: نتائج تحليل إتجاهات المبحوثين محور الفساد المالي والإداري

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف	الأهمية
01	يلتزم الموظفين في مؤسستكم بما تمليه أخلاقية العمل وواجباتهم	3.90	0.885	مرتفع
02	تعتمد مؤسستكم لإختيار الموظفين الجدد على كفاءتهم أو مؤهلاتم العلمية	3.13	0.860	متوسط
03	وضع نظام رقابي فعال يمكن من خلاله حماية موارد المالية.	3.57	0.817	مرتفع
04	ضمان وتوفير المعلومات الملائمة بشكل دوري وفي الوقت المناسب وإمكانية الإطلاع	3.50	0.861	مرتفع
05	الجدية وعدم التراخي في تطبيق القانون وفرض العقوبات الصارمة على حالات	3.30	0.837	متوسط
06	نظام الأجور مناسب و ملائم بالنسبة لخبرتي ومؤهلاتي العلمية	2.47	1.279	منخفض

07	توفير فرص الترقية ومنح المكافآت للمتميزين في عملهم بمؤسستكم بعدالة وشفافية.	2.20	1.095	منخفض
08	تضافر جهود جميع الجهات داخل المؤسسة لقضاء على الفساد و نشر ثقافة النزاهة وشفافية.	3.13	0.860	ممتوسط
09	إستثمار الموارد البشرية والكفاءات بالشكل الذي يجعلها قادرة على الإبداع والبناء.	2.40	1.303	منخفض
	متوسط المحور	2.871	1.288	متوسط

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الفساد المالي والإداري في مؤسسة محل الدراسة جاء متوسط من حيث الأهمية النسبية المعطاة له من قبل أفراد عينة البحث، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات عن هذا المحور (2.87) بإنحراف معياري قدره (1.288)، وهو متوسط يقع ضمن المستوى الثالث في فئات مقياس ليكارت، والذي يشير أن الآراء إتجهت نحو المستوى المتوسط، فأفراد العينة يوافقون بإيجابية ويؤكدون على أن المؤسسة تحارب الفساد المالي والإداري، أولاً من خلال إلتزام الموظفين فيها بما تمليه أخلاقيات العمل، وتضع المؤسسة نظام رقابي فعال يمكن من خلاله حماية مواردها المالية، وتوفر المعلومات الملائمة بشكل دوري وفي الوقت المناسب، ولايوافق أفراد العينة على نظام الأجور فهم يعتبرون أنه غير مناسب وغير ملائم لخبرتهم ومؤهلاتهم العلمية وكذلك لايوجد إستثمار في الموارد البشرية والكفاءات بالشكل الذي يجعلها قادرة على الإبداع، وعدم توفير فرص للترقية والمكافآت بعدالة وشفافية.

- **إختبار الفرضية الرئيسية**

للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضية وجود أثر ذي دلالة إحصائية مؤشرات الحوكمة المالية على الفساد المالي والإداري بالمؤسسة تم إستخدام نتائج تحليل التباين الأحادي مثلما يبين الجدول الآتي:

الجدول 1: نتائج تحليل تباين الإنحدار Anova للتأكد من صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الرئيسية.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط	F المحسوبة	Sig
الإنحدار	11.142	7	0.743	4.681	0.003
الخطأ	2.221	14	0.159		
مجموع الدوري	13.363				

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

معامل التحديد (R) : 0.887^{a} / معامل الإرتباط (R^2) :0.787

من خلال النتائج في الجدول تبين ثبات صلاحية النموذج لإختبار الفرضية الرئيسية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة 4.681، بمستوى الدلالة 0.003 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، ويتضح من نفس الجدول أن معامل التحديد 0.887، وهذا يعني 88.7 % من التغيرات الحاصلة في متغير الفساد المالي والإداري تعود إلى تغيرات الحاصلة في متغير الحوكمة المالية، الباقي يعزي لعوامل أخرى غير داخلة في النموذج، فمن خلال ما سبق نقبل الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأثر مؤشرات الحوكمة المالية على الفساد المالي والإداري في مؤسسة بتروبركة بسكرة، وبناء على ذلك نستطيع إختبار الفرضيات الفرعية، حيث نعتمد في ذلك على الإنحدار الخطي المتعدد، و يمكن توضيح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول 13: نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لأثر مؤشرات الحوكمة المالية على الفساد المالي والإداري بمؤسسة بتروبركة بسكرة

المتغير المستقل (X)	(B)	Beta	(T)	مستوى الدلالة
مؤشر الشفافية	0.157	0.199	0.903	0.376
مؤشر النزاهة	0.123	0.123	0.667	0.511
مؤشر المساءلة	0.003	0.003	0.011	0.991
مؤشر المشاركة	0.453	0.633	3.896	0.001
مؤشر الفاعلية	-0.001	-0.001	-0.007	0.994
مؤشرالعدالة والمساواة	0.052	0.057	0.432	0.670

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V22)

طبقا للنتائج الموضحة بالجدول السابق، فإن مؤشر المشاركة له أثر دال إحصائيا على الفساد المالي والإداري بالمؤسسة محل الدراسة، حيث كانت مستويات دلالته 0.001 وهو مستوى أقل 0.05، في حين لم يكن لمؤشر الشفافية ومؤشر النزاهة ومؤشر المساءلة ومؤشر العدالة والمساواة أي أثر دال إحصائيا على الفساد المالي والإداري لدى المبحوثين بالمؤسسة محل الدراسة، وبلغ مستوى دلالة، وبلغت على التوالي

0.376، 0.511، 0.991، 0.994، 0.670 وعليه فإن الفرضية الفرعية الرابعة فهي مقبولة، أما الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة والخامسة والسادسة مرفوضة.

5. خاتمة:

يعد تطبيق الحوكمة المالية ومحاربة الفساد المالي والإداري عنصران مرتبطان ببعضهما إرتباطًا وثيقا، وتتمحور فكرة الحوكمة المالية على أنها النظام الذي يوجه ويضبط أعمال المؤسسة وتضمن حقوق المساهمين وتحميهم من أن يكونوا ضحايا للفساد المالي والإداري، وأصبحت الحوكمة المالية طرفا في عملية الإصلاح وتعد كحافز من خلال تطبيق مؤشراتها، الشيء الذي من شأنه الحد من الفساد المالي والإداري والقضاء على تأثيراته، ويمكن تلخيص النتائج المتحصل عليها من إختبار الفرضيات على النحو التالي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية مؤشر المشاركة للحد من الفساد المالي والإداري بمؤسسة بتروبركة بسكرة.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الشفافية ومؤشر النزاهة ومؤشر المساءلة ومؤشر العدالة والمساواة للحد من الفساد المالي والإداري بمؤسسة بتروبركة بسكرة.
- يمتاز مجلس إدارة مؤسسة بتروبركة بسكرة بالشفافية لضمان أفضل النتائج للمؤسسة والمالكين.
- يتحلى مجلس إدارة مؤسسة بتروبركة بسكرة بمعايير أخلاقية عالية، ويتكفل بإهتمامات المالكين والموظفين
- يمتاز مجلس الإدارة في مؤسسة بتروبركة بسكرة بحسن مراقبة سير وتنفيذ مختلف الأهداف والسياسات المرسومة
- تضمن مؤسسة بتروبركة بسكرة مشاركة العاملين مجلس الإدارة والإدارة العليا إنشغالاتهم.
- يتحصل المالكين في مؤسسة بتروبركة بسكرة على معاملة متكافئة وعادلة.
- تساهم مؤسسة بتروبركة بسكرة في كفاءة السوق المالي من خلال الإفصاح عن جميع مواردها المالية.

6. قائمة المراجع:

- Al-Nasser, Z. (2021, juin10). *importance-good-financial-governance-business-success.* Retrieved 01 23, 2023, from arabnews: https://www.arabnews.com/node/1873776/importance-good-financial-governance-business-success

- Richard, S., & Rieu, T. (n.d.). Une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France. *AgroParisTech ENGREF Montpellier* , pp. 1-15.
- جهيزة بلهاشمي. (30 03, 2022). مظاهر تطبيق نظام الحوكمة المالية في دول المغرب العربي. *مجلة الحوكمة، المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة ، المجلد 04* (العدد 01)، الصفحات 157-176.
- جهيزة بلهاشمي، و منى بسويح. (31 12, 2021). دور مؤشرات الحوكمة المالية في تحسين الأداء الإقتصادية دولة الصين دراسة قياسية لفترة ممتدة من 1996 الى 2017. *مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة ، المجلد 06* (العدد 02)، الصفحات 149-160.
- حسين عبد الجليل آل غزاوي، و وليد ناجي الحيالي. (2015). *حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعاملات المحاسبية*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- خيرة بوخاري، و منى بسويح. (30 03, 2022). إرساء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية دراسة حالة بنك السلام الجزائري خلال الفترة (2016 -2020). *مجلة الحوكمة، المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة ، المجلد 04* (العدد 01)، الصفحات 37-57.
- سحر محمد أنور صالح جاد. (ديسمبر, 2017). أثر فاعلية االساليب الحديثة فى مكافحة الفساد الإدارى. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 31* (العدد 04)، الصفحات 565-605.
- عبد القادر خريبش، و آمنة بن قبي. (30 06, 2015). دراسة سوسيولوجية لظاهرة الفساد الإداري. *مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية* (العدد 11)، الصفحات 134-146.
- عصام مهدي عابدين، و أحمد عبد العزيز الكشواني. (2022). *حوكمة الشركات والبنوك في مصر ودول الإمارات العربية المتحدة*. دار محمود للنشر والتوزيع.
- فوزي العيب، و فتاح شباح. (16 جوان , 2022). الحوكمة المالية كآلية في تحقيق التنمية الإقتصادية: تجربة الجزائر في محاكاة تجارب دولية رائدة. *المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية ، المجلد 06* (العدد 01)، الصفحات 182-202.

- مبروك بودور. (جوان, 2013). جرائم الفساد المالي العابرة للحدود. *مجلة العلوم القانونية والسياسية* (العدد 07)، الصفحات 117- 141.
- محمد سعيد نمور. (2002). *الجرائم الواقعة على الأموال*. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- محمد علي سلامي. (31 12, 2020). قراءة سوسيولوجية لظاهرة الفساد المالي في المجتمع الجزائري. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، المجلد 12* (العدد 07)، الصفحات 27-42.
- مسعود لشهب. (27 ديسمبر, 2017). دراسة لأثر الفساد المالي والإداري على أداء السياسة المالية في الجزائر مابين 2002-2015 بإستخدام نماذج VAR. *مجلة الباحث الإقتصادي ، مجلد 05* (العدد 08)، الصفحات 192-212.
- نادية سعودي، و حسين بلعجوز. (30 جوان , 2017). مدى استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية –دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية–. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، مجلد 10 (العدد 18)، الصفحات 234-248.
- ناصر عبد الحميد. (2014). *حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة*. مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة.
- نسيمة الطويل. (15 جانفي, 2017). الفساد وإنعكاساته الإقتصادية على الدولة. *مجلة الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد 04* (العدد 01)، الصفحات 113-123.
- هاشم الشمري. (2011). *الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية*. عمان : دار اليازوري العلمية.
- وليد لعماري. (جوان, 2020). أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، المجلد 07* (العدد 02)، الصفحات 183-203.
- يحي سعيدي، و لخضر أوصيف. (31 12, 2012). دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، المجلد 05* (العدد 01)، الصفحات 181-208.